

ذلك الوقت كانت تدمر طائرات تجارية من شركة طيران الشرق الأوسط. الميديل
أبست، شركة ألبيا، بلغ عددها ١٣ طائرة.
وبتاريخ ٣١ ك ١٩٦٧ اجتمع مجلس الأمن وأصدر قراراً رقمه ٢٦٢ جاء فيه:
انه يحق للبنان تعويض مناسب عن الخراب والدمار الذي لحقته إسرائيل من خلال
اعتدائها على مطار بيروت.
وعلى اثر حادثة الاعتداء على مطار بيروت، طلبت من الحكومة اللبنانية التي كنت
عضواً فيها، ان توجه طلبنا الى مجلس الأمن لارسال قوات دولية، ولكن مجلس
الوزراء انقسم الى قسمين، وزير يؤيد القترحي وكان المرحوم بيار الجميل، لكن
المرحومين عبدالله اليافي والحاج حسين العويني عارضوا الاقتراح، اما الرئيس حلو

فامتنع عن الفصل، كما كان يجب بين الرايين، وكان من المفروض به كرئيس
للجمهورية وهو ماروني، ان يحافظ على مصلحة البلد اكثر من غيره، كما يقال، وان
يوافق على طلبه، خصوصاً ان الرئيس جمال عبد الناصر كان قد وافق على ارسال
قوات دولية بعد حرب حزيران ١٩٦٧. فاستغربت موقف الوزيرين ورئيس
الجمهورية، الذين خلفوا من تقديم هذا الطلب، ويومها ربما كانت القوات الدولية قد
منعت الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان. وعلى اثر ذلك قدمت استقالتي في كانون
الثاني عام ١٩٦٩ احتجاجاً على عدم موافقة مجلس الوزراء على طلبي.
واليوم أريد ان اسأل الحكومة الحالية لماذا لم تطالب إسرائيل بدفع التعويضات
عن الخسائر والأضرار التي لحقت بالطائرات الـ ١٣ التي دمرت في مطار بيروت عام
١٩٦٨، كما انه بإمكان الحكومة اليوم ان تطلب من مجلس الأمن خصوصاً بعد
القرارات التي صدرت عنه ضد العراق لمصلحة الكويت، ان تطلب الزام إسرائيل
بدفع التعويضات عن كل الخسائر التي حلت بلبنان من جراء الاعتداءات
الإسرائيلية العديدة، ولكن لناهني ان هذه الحكومة لن تجرؤ على تقديم مثل هذا
الطلب، كما لم تجرؤ الحكومات السابقة، خوفاً من الفيتو الأمريكي.

أميركا ترفض تنفيذ القرار ٤٢٥

● ولكن هناك اليوم اهتماماً دولياً بلبنان، خصوصاً ان الرئيس بوش تحدث عن حلول
للزمة اللبنانية فهل تعتقد ان هناك حلاً فعلياً؟
□ من الطرافة ان الشعب اللبناني غرق بالفروح حتى الرئيس، عندما سمع الرئيس
الأميركي جورج بوش يتحدث في وسائل الإعلام في ٧ آذار ١٩٩١، برهنياً قال ان
أمانه أربعة أهداف، وان الهدف الثالث هو فتح مجالات جديدة أمام السلام
والاستقرار في الشرق الأوسط، وعندما اتى على ذكر إسرائيل والفلسطينيين قال:
يجب ان نضع حداً للنزاع الإسرائيلي - العربي، وتنفيذاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢
و ٣٣٨ وعندما وصل الى موضوع لبنان قال: يجب البحث عن حلول للزمة
اللبنانية، وتوقف عن الكلام.

فرح الشعب اللبناني لأن الرئيس جورج بوش اتى على ذكر لبنان، ولكن الرئيس
الأميركي امتنع عن القول بأنه يجب تنفيذ القرار ٤٢٥ الذي يأمر إسرائيل بسحب
قواتها من جنوب لبنان. وهذا يعني ان الولايات المتحدة ترفض تنفيذ القرار ٤٢٥ في
الجنوب، لأن شامير يرفض سحب جيشه من الجنوب. ومن حين الى آخر، نسمع من
شامير وغيره من المسؤولين الاسرائيليين، ان الجيش الإسرائيلي لا يمكن ان يتسحب
من لبنان قبل مجيء حكومة لبنانية مركزية قوية قادرة على فرض الأمن في الجنوب.
ولقد قرأت بتاريخ ٢٢ آذار ١٩٩١، في جريدة «الفيغارو» الفرنسية، تصريحاً
للجنرال الإسرائيلي شامير أثناء لقائه مع بعض الشخصيات في مرجعيون ان هناك
أربعة شروط كي تتسحب إسرائيل من الجنوب وهي:

أولاً: نزع السلاح من كل الميليشيات الموجودة في الجنوب.
ثانياً: ان يثبت الجيش اللبناني جدارته في مراقبة الوضع في الجنوب.
ثالثاً: قيام حكومة قوية ومستقلة في بيروت.
رابعاً: الانسحاب السوري من لبنان.
ويضيف الجنرال الإسرائيلي انه عندما تنفذ هذه الشروط فهناك شرطاً خامساً
وهو ضمان عدم اضطراب القوى الموجودة في الجنوب الى التعاون مع إسرائيل لأنها
تشكل عبئاً عليها.
وأخيراً طلب شامير ضمانات لأمن وسلام جيش اللواء انطوان لحد وعائلاته
جنوده.

انني استنتج من كل ذلك بان إسرائيل لن تتسحب من الجنوب اللبناني تنفيذاً
لقرار مجلس الأمن ٤٢٥، ولهذا السبب ربما لم يأت الرئيس الأميركي جورج بوش
على ذكر هذا القرار والوعد بتنفيذه خلال حديثه الذي ورد بتاريخ ٧ آذار ١٩٩١ -
وتابع العميد اده -

ولكن مجلس الأمن الدولي والحكومة اللبنانية يريدان ان ياتي نصوص القرار ٤٢٦
المصدر بالتاريخ نفسه الذي صدر فيه القرار ٤٢٥ - اي ١٩ آذار ١٩٧٨، حيث ورد
في المادة الرابعة من القرار ٤٢٦ ما يلي: ان قوة الأمم المتحدة تستحصل على سلطة
دفاعية، ولا يمكنها ان تستعمل القوة الا بحالة الدفاع عن النفس، والدفاع عن
النفس هذا يتضمن مقاومة كل محاولة تمنع القوات الدولية من تنفيذ مهامها
الخطافية للانتداب الذي حصلت عليه من مجلس الأمن.

وأنا أقول ان قوة الأمم المتحدة، بإمكانها استعمال القوة دفاعاً عن نفسها - عندما
ترفض القوات الإسرائيلية تنفيذ الأمر بالانسحاب من الجنوب - ولكن، ومثل
المفهوم، فإن هذه القوة الدولية طبقاً لقرار ٤٢٦ لن تكون قادرة على تنفيذ مهامها
ان تطلب بيورها من مجلس الأمن تنفيذ البند الرابع من القرار ٤٢٦ -
ويظهر ان الحكومة اللبنانية لا تهتم بالجنوب الا مرة كل ستة اشهر عند التجديد
للقرارات الدولية، ومن عدة اشهر لغتت نظر الحكومة الى انه منذ عام ١٩٨٨ حل